

مصر تعتمد سيارات بالغاز للاكتفاء الذاتي من المحروقات

29 مشروعاً باستثمارات تقدّر بنحو 28 مليار دولار لتأمين إمدادات الوقود



السيارات التي تشتغل بالغاز بديل مستدام

مصر المركز الثالث عشر عالمياً، والثاني أفريقيا، والخامس على مستوى الشرق الأوسط في إنتاج الغاز الطبيعي. وتنفذ حالياً ثلاثة مشروعات ضخمة لتكرير البترول باستثمارات تصل إلى نحو 7.5 مليار دولار لتحقيق الاكتفاء الذاتي من البنزين والسيارات بحلول عام 2023. وتتواصل مساعي القاهرة نحو سد فجوات الطلب على المحروقات، وتعويضها عبر طرح الغاز بديلاً سهلاً أمام المستهلكين، وتوسعت في برنامج موازن لتوصيل الغاز الطبيعي إلى المنازل. وتستهدف من خلال البرنامج زيادة معدلات التوصيل إلى المستويات القصوى بنحو 1.2 مليون وحدة سكنية سنوياً، فيما يبلغ العدد الإجمالي حالياً نحو 11.2 مليون وحدة سكنية منذ بدء النشاط.

في مجال تموين السيارات بالوقود المزود بالتعاون مع "غازتك". وبعد استثمار "إيني" الجديد الأول بمصر في مجال غير البحث والاستكشاف عن البترول والغاز، وتستهدف من تلك الخطوة تعزيز الطلب على الغاز، وتعزيز استخدامه وقوداً رئيسياً للسيارات في مصر. وتسعى الشركة الإيطالية إلى تنفيذ إستراتيجيتها الجديدة من خلال تدشين 54 محطة متكاملة لتموين السيارات بالمشاركة باستثمارات تصل إلى نحو 64 مليون دولار، في نحو 15 محافظة. ونفذت القاهرة خلال السنوات الست الماضية نحو 29 مشروعاً باستثمارات قيمتها 28 مليار دولار لدعم مكانتها في قطاع الغاز، ما أسهم في تصد

البنترول المصرية، أن عمليات التحويل داخل محطات الشركة تستغرق أربع ساعات فقط. وأشار لـ "العرب"، إلى وجود 73 مركزاً للتحويل في مختلف مناطق البلاد، وهناك خطة لمضاعفة عدد هذه المراكز بما يتوافق مع خطط تحويل السيارات إلى العمل بنظام الوقود المزوج. وتتراوح تكلفة تحويل السيارة إلى العمل بالغاز الطبيعي بين 320 و480 دولاراً، بحسب مواصفات السيارة، ونوع وحجم الأسطوانات التي يتم تركيبها للتموين بالغاز الطبيعي. ويتجاوز عدد محطات تموين السيارات بالغاز نحو 190 محطة، فيما قامت شركة "إيني" الإيطالية التي اكتشفت حقل "ظهير" بضح استثمارات

تاكسي تعدى عمرها 20 عاماً خلال عامين، ورضت ميزانية لتنفيذ الخطة بنحو 160 مليون دولار. ورغم الأهمية الاقتصادية لتشغيل سيارات الأجرة بالغاز الطبيعي، إلا أن هناك عقبات في طريق تنفيذ البرنامج، منها 240 ألف سيارة ميكروباص تعمل بالسيارات، وهي مشكلة كبرى، حيث أن تكنولوجيا عمل السيارات بالوقود المزوج لا تصلح إلا للسيارات التي تعمل بالبنزين. بالتالي فإن هذه المركبات في حاجة إلى إحلال كامل بمركبات حديثة تعمل بالغاز، وبناظرة تمويل ميسرة، وهي مشكلة تتطلب علاجاً سريعاً. وأكد عبد الفتاح فرحات رئيس شركة "غازتك"، وهي شركة تابعة لوزارة

تسابق الحكومة المصرية الزمن من أجل تحقيق خطتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحروقات بحلول عام 2023، من خلال تعزيز الطلب على المركبات التي تعمل بالغاز الطبيعي، إلى جانب التوسع في توصيله إلى المنازل لسد فجوات الطلب على الوقود، والحد من استيراده، والاستفادة من الوفرة المتوقعة.

الطبيعي، فيما وجه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بتوفير أنظمة تمويل صافية، بدون عائد لأصحاب السيارات لحفزهم على تحويل سياراتهم إلى الغاز. وتتزامن مبادرة القاهرة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحروقات مع قفزات في معدلات إنتاج الغاز وصلت إلى أعلى مستوى، حوالي 1.9 مليون برميل مكافئ يومي، ويشمل الإنتاج المكافئ الغاز والنفط معاً.

وتركز الحكومة على التوسع في استخدامات الغاز الطبيعي بدلاً من البنزين والسيارات، بعد فترة الاكتشافات الغازية التي انطلقت مع اكتشاف وتشغيل حقل "ظهير" العملاق في شرق المتوسط، كذلك الاكتشافات الكبرى في دلتا النيل، وأخرى مرتقبة في مياه البحر الأحمر.

وتحقق السيارة التي تعمل بالغاز الطبيعي وفرا يصل إلى نحو 41.4 دولاراً في الشهر، بمتوسط يومي 1.13 دولار، ويصل سعر الخمسة لترات من الغاز الطبيعي لتموين السيارات نحو 1.1 دولار، مقارنة بنحو 2.40 دولار لكل خمسة لترات بنزين "أوكتين 92"، وهو الأوسع انتشاراً واستهلاكاً في مصر.

وتسهم المبادرة في تضييق فجوة استيراد مصر من وقود السيارات والتي تصل إلى نحو 40 في المئة من حجم الاستهلاك المحلي المتصاعد.

ويبلغ عدد المركبات المرخصة في مصر نحو 9.4 مليون مركبة، منها 4.3 مليون سيارة خاصة، ونحو 1.2 مليون سيارة نقل، بخلاف الأتوبيسات وسيارات نقل البضائع.

وتستهدف وزارة التجارة والصناعة تنفيذ خطة ضمن مبادرة الاكتفاء الذاتي من المحروقات لتحويل 1.8 مليون سيارة خلال ست سنوات للعمل بالغاز الطبيعي، على أن تبدأ بإحلال خمسين ألف سيارة



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - كشفت وزارة البترول عن ملامح خطتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحروقات بحلول عام 2023، وجني ثمار الفورة الغازية المنتظرة، بعد زيادة الطموحات في الاستكشافات المصرية في البحر المتوسط.

وقال طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية المصري لـ "العرب"، إن الخطة تركز على عدد من المحاور، في مقدمتها استخدام الغاز الطبيعي كوقود للسيارات من خلال برامج تستهدف إحلال السيارات القديمة وتحويل السيارات إلى العمل بالوقود المزوج "غاز - بنزين".



طارق الملا
جعل 400 ألف مركبة
تشتغل بالغاز وتدشين
325 محطة تموين

عبد الفتاح فرحات

أربع ساعات فقط
لتحويل السيارة إلى
العمل بالغاز الطبيعي

وأوضح أن الحكومة تستهدف تحويل نحو 400 ألف مركبة خلال السنوات الثلاث المقبلة، فضلاً عن إنشاء 325 محطة تموين جديدة بالغاز العام المقبل، وهو معدل غير مسبوق لتوفير الأجواء الأساسية اللازمة لنجاح برامج الإحلال والتحويل.

وترصد القاهرة حزمة تمويل قيمتها نصف مليار دولار لمبادرة تحويل السيارات التي تعمل بالبنزين إلى الغاز

فودافون تستمر في مصر بعد انهيار صفقتها مع الاتصالات السعودية

ولم ترد شركة الاتصالات السعودية حتى الآن على طلب التعليق. وفودافون أكبر مشغل للهاتف المحمول في مصر وتستحوذ على حصة 40 في المئة بالسوق ولديها 44 مليون زبون.

وحصلت فودافون على حزمة ترددات جديدة لنقل البيانات الشهر الماضي، لمدة عشر سنوات حتى عام 2030، لتوسيع سعة شبكتها. في فبراير إنه في حال توصل شركة الاتصالات السعودية لاتفاق نهائي لشراء 55 في المئة من أسهم فودافون مصر، فإنها ستكون ملزمة بتقديم عرض شراء إجباري لباقي الأسهم ومنها حصة المصرية للاتصالات في فودافون والبالغ 45 في المئة.

2.4 مليار دولار قيمة الصفقة التي ألتفتها فودافون مع شركة الاتصالات السعودية

وفي يناير، قالت فودافون العالمية إنها ستبيع حصتها في مصر في إطار جهود التركيز على عملياتها في أوروبا وأفريقيا جنوب الصحراء. وتبلغ الحصة السوقية لفودافون مصر حوالي 40 في المئة من سوق المحمول المصري بعدد زبائن يبلغ نحو 44 مليون زبون، بينما يبلغ التقييم المبدئي لفودافون مصر من قبل الاتصالات السعودية 4.35 مليار دولار.

لندن - واصلت مجموعة الاتصالات البريطانية فودافون العمل في مصر بعد انهيار صفقتها مع شركة الاتصالات السعودية جراء عدم الالتزام بالمواعيد لإتمام عملية الاستحواذ بفعل ضغوط كورونا التي عرقلت الاتفاق.

قالت مجموعة الاتصالات البريطانية فودافون الإثنين إنها أنهت محادثات مع شركة الاتصالات السعودية لبيع حصتها البالغة 55 في المئة في فودافون مصر مقابل 2.4 مليار دولار، مؤكدة التزامها تجاه مصر.

وتوصلت شركة الاتصالات السعودية، أكبر مشغل لخدمات الاتصال في المملكة، إلى اتفاق مبدئي في يناير لشراء الحصة من فودافون المدرجة في بورصة لندن، بينما تسعى للتوسع في أكثر الدول العربية سكاناً. لكن شركة الاتصالات السعودية لم تلتزم بالمواعيد النهائية لإتمام الاتفاق، مشيرة إلى تحديات لوجيستية بسبب فايروس كورونا في سعيها لتمديد الاتفاق المبدئي مرتين. والتقى الرئيس التنفيذي لفودافون نيك ريد مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في مصر في مطلع هذا الأسبوع في إشارة إلى أنه من المحتمل استمرار الاستثمار. وقال المتحدث باسم الشركة "فودافون لا تزال متفائلة بشأن استمرارها في السوق المصرية". وأضاف "فودافون ملتزمة تجاه مصر منذ أكثر من 20 عاماً، ولدى فودافون مصر فريق نابغ ومكانة قوية في السوق وتحقق عائداً مغرباً على رأس المال".

مع سجل شركتنا الرائد في تطوير ونشر البرمجيات الصناعية الرقمية، سيستلكن دافعاً قوياً لتحقيق النجاح التجاري للمشروع المشترك وتطوير التحول الرقمي في مجال الصناعات ذات الأصول الضخمة".



أحمد السعدي
المشروع يهدف
إلى إنشاء حلول رقمية
وبرمجية متطورة

وتجمع تقارير دولية أن تحدي الرقمنة من أكبر التحديات التي تواجه دول الخليج لتنفيذ رؤاها الاستراتيجية للحلول والتنويع الاقتصادي في ظل الصعوبات، التي يفرضها تفشي فايروس كورونا وانخفاض أسعار النفط.

وأعلنت السعودية، في وقت سابق، عن رؤية 2030 في أبريل 2016، والتي تضمنت بناء مدينة ذكية تسمى نيوم، بالإضافة إلى إنشاء مركز لوجستي دولي ومركز ابتكار دولي. كما أصدرت الإمارات العربية المتحدة رؤية 2030 في نوفمبر 2017 التي تضمنت 10 أهداف أساسية مثل الصحة العامة والاستثمار في البنية الأساسية والتنمية المستدامة في الأطعمة. وبالتزامن مع الأزمة الصحية أظهر الاقتصاد الرقمي إمكانات كبيرة وسط تفشي الوباء في دول الخليج، حيث يلجأ المزيد من الناس إلى التسوق عبر الإنترنت أو الترفيه لأنهم يقللون من الأنشطة الخارجية.

أرامكو وكوجنايت تؤسسان مشروعاً لتسريع الرقمنة الصناعية

الاستفادة من القدرات السحابية الأكثر تطوراً لتحليل البيانات

منج كوجنايت داتا فيسيون بصفته التقنية الرئيسية للشركة، إلى جانب الاستفادة من القدرات السحابية الأكثر تطوراً لاستضافة البيانات والتحليل والذكاء الاصطناعي.

ويُتوقع أن يتم تشغيل المشروع المشترك في عام 2021، بعد استيفاء جميع الموافقات التنظيمية المطلوبة. وأكد النائب الأعلى للرئيس للخدمات الفنية في أرامكو السعودية أحمد السعدي أن أرامكو تبنّت برنامجاً طموحاً للحلول الرقمية بهدف التحول إلى شركة الطاقة الرائدة رقمياً على مستوى العالم.

وسيمكن تفعيل هذه الخطط من تعظيم القيمة للمساهمين، ووضع الشركة في مركز الصدارة عالمياً في الابتكار الرقمي في قطاع الطاقة. وأشار أحمد السعدي إلى أن "المشروع المشترك مع كوجنايت يهدف إلى إنشاء حلول رقمية وبرمجية متطورة وشاملة في السعودية، والتي من شأنها تعظيم المحتوى المحلي والمساهمة في نمو الناتج الوطني".

وتابع أن "المشروع سيكمن من إيجاد الوظائف وتسريع تطوير المواهب في المجالات الرقمية وتعزيز مرونة الشركة". من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة أكر، ورئيس مجلس إدارة كوجنايت، أوفيند إريكسن "نحن ملتزمون بتحقيق نجاح باهر من خلال هذه الشراكة الاستراتيجية مع أكبر شركة نفط وغاز متكاملة في العالم". وأضاف "نؤمن بأن خبرات أرامكو السعودية التشغيلية العريقة، بالتضافر

عززت شركة أرامكو السعودية أفاق التعاون في مجال الرقمنة من خلال تأسيس مشروع مشترك مع شركة كوجنايت أي.أس لتطوير وتوزيع ونشر حلول رقمية متقدمة للزبائن في قطاعات النفط والغاز والطاقة الكهربائية والمنافع والتصنيع والشحن.

الرياض - وقّعت شركة أرامكو السعودية للتطوير التابعة لأرامكو السعودية، وشركة كوجنايت أي.أس اتفاقية لتأسيس مشروع مشترك كجزء من الشراكة الاستراتيجية للرقمنة بين الشركتين. وبموجب هذه الاتفاقية، ستقوم أرامكو السعودية وشركة كوجنايت بتأسيس شركة جديدة تركز على الرقمنة في السعودية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام. وسيقوم المشروع المشترك بتطوير وتوزيع ونشر حلول رقمية متقدمة

للعملاء في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع النفط والغاز والطاقة الكهربائية والمنافع والتصنيع والشحن. وتهدف هذه الحلول إلى تمكين التحول الرقمي للشركات في الإنتاج وتحسين المخرجات والصيانة التنبؤية ورقمنة القوى العاملة ومعايير السلامة المقدمة، إضافة إلى خفض البصمة البيئية للأعمال الصناعية، وغير ذلك من الحلول المبتكرة.

وسيكون بمقدور المشروع المشترك الجديد الاستفادة من منصة كوجنايت الرائدة للبيانات الصناعية، وكذلك من



شركات لتبادل الخبرات